سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر

"دراسة تقييمية "

الباحثة/رباب محمود العيسوى

لدرجة الماجستير قسم الاجتماع كلية الاداب – جامعة المنوفية

مقدمة:

منذ ان انتهجت مصر سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي، تأثر وضع النساء بشكل خاص بذلك حيث، بلغ معدل البطالة للإناث عام ٢٠١٣ (٢٤،٣ %) مقابل (٩،٧ %) للذكور أي ما يعادل أكثر من ضعفي ونصف ضعف معدل بطالة الذكور. وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتحسين نوعية حياة النساء وتمكينهن إلا ى أن مساهمة المرأة في قوة العمل لا تتعدى نسبتها (٢٣،٤%) بينما بلغت بين الرجال (٧٦،٦%) في عام ٢٠١٣.

وبمقارنتها بمعدلات المساهمة لعام ١٩٩٥ مثلا سنجد أن التقدم الحادث في مساهمة النساء في قوة العمل كان طفيفا حيث كانت نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل لا تتعدي –(٢١,٩ %) بينما مساهمة الذكور (٧٣,٧ %)[١]–. وإذا نظرنا إلى جانب هام من هذه المساهمة وهي نوعية هذه الأنشطة الاقتصادية التي تساهم فيها المرأة سنجد أنها تتركز في الزراعة والصيد والإدارة العامة والخدمات بنسبة ٨٥،٦ % من إجمالي المشتغلات (المرأة والرجل ٢٠١٤ ،٤٠، ٤٢، ٤٤).

لعل مايميز هذه الأعمال أنها ذات أجور منخفضة وعمالة كثيفة ويؤدي هذا إلى زيادة الفجوة بين الرجال والنساء، وبين النساء العاملات في هذه القطاعات وغيرهن ويعمق من اللامساواة، بل يهدر جانب كبيرا من رأس المال البشري للمجتمع المصري. فعملية التنمية لا يمكن أن تتم إلا إذا صاحبها تمكين للمرأةوإشراكها في كافة أشكال العملية الإنتاجية وهذا ما أكدته الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، انه ورغم أتقدم في مجالات

[١] من الواضح ان مجموع هاتين النسبتين ليس ١٠٠% حيث أن في المرجع " تقرير المرأة والرجل ٢٠١٤ التعبئة العامة والإحصاء " لم يتم ذكر ماهية النسبة المتبقية وهي ٤.٤% وبالتالي وجب الإشارة لذلك.

التعليم والمعرفة وتمكين النساء بها الا ان البيانات الرسمية مازالت تؤكد على ان هناك قدر كبير من اللامساواة بين الذكور والاناث في المشاركة في النشاط الاقتصادي، الامر الذي يهدر جانب كبير من الطاقة البشرية بل وينجم عنه وفق ما قدمته دراسة دولية ومسح القوي العاملة فاقد في الناتج المحلي بنسبة ٢٩% من اجمالي الناتج المحلي، وان مشاركة المرأة في القوة العاملة بشكل متساوي مع الذكور من شأنه ان يرفع اجمالي الناتج المحلي الى ٣٤% عن ما هو عليه. (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية ٢٠٣٠، ٢٠١٧، ٣٠: ٣٢)

قضية تمكين المرأة إذن، تعد قضية أمن قومي ومسألة اقتصادية واجتماعية وثقافية، كما أنها لا ينبغي أن ينظر لها باعتبارها عملية تنافسية بين الرجل والمرأة ذلك أنها تصب في النهاية في صالح الاسرة بأكملها والوطن (أمين:٢٠١٤: ٥). وبالطبع لن يتم ذلك الا في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بحقهن في المشاركة على كافة الأصعدة باعتبارهن أصحاب مصلحة.

الامر الذي جعل المنظمات الدولية تلتفت حديثا الى أهمية تنمية رأس المال البشري في نهج الدول التنموي وليس فقط احداث نمو اقتصادي وهذا ما جاء في التقرير الأخير للبنك الدولي، والذي مفاده أن الاهتمام بتحسين مهاراتهم وصحتهم ومعرفتهم ومرونتهم –رأس المال البشري – يمكن به أن يكون الناس أكثر إنتاجية ومرونة وابتكارًا. فقد أصبحت الاستثمارات في رأس المال البشري أكثر أهمية نتيجة لتطور طبيعة العمل واستجابتها السريعة للتغير التكنولوجي مما يجعلها متغيرة بشكل دائم، مما يجعل الأسواق في حاجة الى قوة عمل لديها مهارات معرفية واجتماعية وسلوكية متقدمة. والذي أيضا ما أكده تقرير التنمية العالمية لعام ٢٠١٩. (world bank report,2019,3)

كما أضاف تقرير البنك الدولي عن الاستثمار في رأس المال البشري–السابق الإشارة اليه–، ان كل سنة إضافية في متوسط التعليم، والاهتمام بالرعاية الصحية بشكل خاص للنساء سواء لذواتهن او للأطفال والاجنة، لها نصيب كبير في تكوين رأس المال البشري، وكفاءته وامتلاكه للمهارات اللازمة، والذي يمكن من خلاله تحسين الإنتاج وتقليل الفقر، فقد أعزى بنسبة ١٠ :٣٠ % من نصيب الفرد في الإنتاج المحلي الي الاختلاف في راس المال البشري بين البلدان. (world bank report,2019,14,١٥)

في ضوء كل ذلك جاءت فكرة الدراسة الحالية والتي يمكن أن نطرحها على هيئة سؤالا عاما مؤداه: ما مدى نجاح السياسات الموجهة لتمكين المرأة اقتصاديا في مصر؟

إشكالية الدراسة:

تمكين المرأة اقتصاديا هي قضية ليست من سبيل الرفاهيات الاجتماعية، بل هي قضية تهم قطاع كبير وتستهدف ما يقارب من نصف عدد سكان مصر، حيث تمثل الاناث في المجتمع المصري (٤٩.٥% عام ٢٠١٥ من عدد السكان) ما نسبة الإناث من إجمالي قوة العمل ٢٢.٧٥ % بينما نسبتهن من اجمالي المشتغلين (١٩.٧٦%).

احتلت مصر المركز ٩٥ من بين ١٢٥ دولة من حيث وصول النساء للمناصب الوزارية نظرا للتمثيل الهزيل بنسبة ١٠% فقط في الوزارة والتي حصدت مزيد من التراجع لعام ٢٠١٣ مع التعديلات الجديدة التي خلت من تمثيل المرأة، كما احتلت مصر المركز الأخير من حيث تقلد لمنصب وزير بواقع صفر–الا انه في التعديل الوزاري فبراير ٢٠١٧ تم تعين اربع وزيرات من اصل خمسة و ثلاثون وزارة أي بنسبة ١١.٤ % وبذلك يكون ترتيب مصر في شغل المناصب العليا للمرأة ٩٩ عالميا من بين ١٤٤ دولة.

وعلى مستوى المنطقة العربية احتلت مصر المستوى الرابع بعد المغرب من بينها ١٤ دولة عربية وفقاً لتقرير الفجوة بين الجنسين لعام 2016. اما بالنظر للنساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية فقد أحرزت مصر المرتبة ١٠١ من ضمن ١٤٢ دولة وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي ٢٠١٥ /٢٠١٦حيث بلغت نسبة النساء في المناصب الوزارية ١٣% اما الوظائف الريادية في الجانب الاقتصادي فنسبتهن ٨% (تقرير الفجوة بين الجنسين ٢٠١٧،١٦٢) لكن من الملاحظ أن تمثيل للمرأة بتولي الوزارات السيادية (الداخلية، العدل، الخارجية والدفاع) منعدم وضعيف للغاية في مواقع اتخاذ القرار بها.

كل هذه الاحصائيات وغيرها الكثير تشير وبقوة إلى ضرورة إعادة النظر في السياسات الموجهة للمرأة وأهمية متابعتها وتقيمها وتقويمها. سوف تركز الدراسة الحالية على أحد أنماط هذه السياسات ألا وهي السياسات الحكومية الموجهة نحو المرأة على المستوى الاقتصادي والبرامج المنبثقة عن هذه السياسات والتي تستهدف المرأة بمختلف الفئات الاجتماعية

والاقتصادية في محاولة للإجابة على تساؤل رئيسي ما مدي نجاح سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة؟

تركز الدراسة الحالية على جانبين:

١) تقييم لهذه السياسات وبنودها من خلال عرض تحليلي لطبيعة السياق القانوني والتشريعي الذي تتم فيه، الإطار السياسي، الاقتصادي، كذلك السياق الاجتماعي والثقافي ومدى اتساقها معه مما يمنع او يقاوم تنفيذها، ومدي توافقها واتساقها مع مؤشرات تمكين المرأة عالميا، أي مدي استجابتها للنوع الاجتماعي.

٢) تقييم الجانب التنفيذي لهذه السياسات: أي البرامج والمشروعات المنبثقة منها في ضوء ٦ معايير (الفاعلية، الكفاءة، المسؤولية، الملائمة، العدالة) وذلك من خلال:

أ. –تقييم مدى فاعلية سياسات الدولة في تحقيق ضمان الصحة والسلامة والرفاه لجميع النساء.

ب. –تقييم أثر السياسات المتبعة في تعزيز التعليم والتدريب والتطوير المهني للنساء.

ت. – تقييم مدى فاعلية السياسات الموجهة للمرأة في تعزيز المساواة بين الجنسين.

ث. –تقييم مدى نجاح سياسات التمكين المتبعة في علاج حالات التمييز ضد النساء في العمل.

أهمية الدراسة:

– تكمن اهمية هذه الدراسة في أهمية الفئة التي تتناولها وهن النساء خاصة وصوت لهن في الإعلان عن حقيقة واقعهن وليس توصيف الآخر لهذا الواقع.

–على الرغم من أهمية دور المرأة في تكوين رأس المال البشري وتأثيرها فيه إلا أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت تقييم السياسات المتعلقة بهذا الدور بعامة والتمكين الاقتصادي بخاصة، وليس البرامج المنبثقة منها فقط.

–كما تشير العديد من الإحصائيات لأهمية تناول هذا الموضوع، حيث احتلت مصر عام ٢٠١٥ المركز ١٣٦ من بين ١٤٥ دولة على معيار التمكين السياسي للمرأة. رغم أنها كانت في عام ٢٠١٣ المركز ١٢٨ علي نفس المعيار ١١١عام ٢٠٠٦ وفق موقع المنتدى الاقتصادي العالمي، والمركز ١٣٦ في مجال المساواة بين الجنسين طبقاً لتقرير الفجوة بين

الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي عن عام ٢٠١٥/٢٠١٦ اما في عام ٢٠١٣ كانت المركز ١٢٥ بينما عام ٢٠٠٦ احتلت المركز ١٠٩ على نفس المعيار (GGG2017).

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى هدف رئيس: تقييم مدى نجاح السياسات المصرية الحكومية في تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي. وتحت مظلة هذا الهدف الرئيس تأتي مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

١- معرفة أثر طبيعة البيئة الاجتماعية العامة على تمكين المرأة اقتصاديا.

٢- التعرف على العلاقة بين الانفاق الاجتماعي وبين السياسات الاقتصادية المتبعة من جهة وبين التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر من جهة اخري.

٣- وضع توصيات بشأن كيفية تحسين فاعلية السياسات الموجهة نحو تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي.

فرضيات الدراسة:

١-مع ضبط كافة التأثيرات الأخرى، هناك علاقة ارتباط سالبة بين سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر وبين خروجها –المرأة–من دائرة الفقر.

٢-مع ضبط كافة التأثيرات الأخرى، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الاجتماعي وتمكين النساء الاقتصادي والاجتماعي

٣-مع ضبط كافة التأثيرات الأخرى، هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين البيئة الاجتماعية العامة وحالة التمكين الاقتصادي للمرأة.

مفاهيم الدراسة:

١-**التمكين الاقتصادي للمرأة:**تتعدد التعريفات للتمكين الاقتصادي للمرأة كلا وفق المدخل النظري الخاص بدراسته والتخصص العلمي للباحث، أما التعريف الاجرائي للتمكين الاقتصادي للمرأة: فتعتمد الدراسة على تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة بانه: العملية التي توصل المرأة الى المنافسة في سوق العمل، المشاركة في المجال العام، قيادة وريادة المشروعات، وامتلاك الأصول، المساواة في الأجور والرواتب، والوصول للمناصب الريادية

وما يتطلبه ذلك من مهارات او معلومات وتشريعات ومن ثم تقل حدة الاستبعاد التي تعانيه المرأة في مصر.

٢-سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة: تقع هذه السياسات ضمن السياسات الاجتماعية وبشكل ادق السياسات المراعية للنوع، يقصد بسياسات التمكين الاقتصادي للمرأة اجرائيا في هذه الدراسة: ذلك الجانب من السياسات ذات الأهداف الاجتماعية والمشتقة من الدستور والقانون واللوائح التفسيرية له وتنفذ في شكل مجموعة من البرامج والمشروعات الموضوعة من قبل الدولة والموجهة لإخراج النساء من دائرة الفقر من خلال دمجهن اقتصاديا، وتنفذ من خلال مؤسسات الدولة، ومنها (البرنامج القومي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، برنامج المرأة العاملة، برنامج القروض ،برنامج المرأة المعيلة ،برنامج تنمية المهارات، برنامج دعم دور النساء المشتغلات بالمهن التراثية، برنامج خدمات الاعمال الاستشارية (BAS) لدعم سيدات الاعمال) والتي تستهدف النساء من فئات مختلفة.

نظريات المفسرة للدراسة:

١- نظرية الاستبعاد الاجتماعي:

يرجع استخدام مصطلح الاستبعاد الاجتماعي لأول مرة الى عام١٩٧٤م في فرنسا من قبل رينيه لينوار René Lenoir وزيرهالخارجيةللعملالاجتماعيآنذاكوكانت تستخدمهللإشارةإلىالافراد اللذين يعانون من مشكلات اجتماعيةنتيجة لتهميشهم من سوق العمل، واستحقاقات الرعاية الصحية ومن ثم تمزق الروابط الاجتماعية بين الحقوق والمسؤوليات الخاصة بالمواطنة، لكل من حقوق ومسؤوليات المواطنة. هذا الرابط بين الحقوق والمسؤوليات للمواطنة حجة جيدة لجعل قضية "المواطنة" عدسة مفيدة للإقصاء/الاستبعاد الاجتماعي الذي ينظر من خلاله الي الاستحقاق والوصول إلى الموارد وعمليات صنع القرار في المجتمع، وليس أقل من ذلك لأن ممارسة المواطنة قد تؤدي إلى سياسة أكثر فعالية من الجهود المبذولة لمكافحة الاستبعاد الاجتماعي Beall, J 2002, (p44).

وفي ظل الأزمات الاقتصادية العالمية في الثمانينات تطور المفهوم مرة اخري ليشمل أشكالاً وانماطاً جديدة من الحرمان من الخدمات الاجتماعية والسلع. وبذلك يعكس الاستبعاد

الاجتماعي في تلك المرحلة الحرمان من التعليم، الرعاية الصحية، شبكات الضمان الاجتماعي، الدخول في فئات المتعطلين عن العمل بسبب نقص القدرات والمهارات اللازمة لذلك –خاصة في ظل الطلب على العمالة الماهرة المتناسبة مع طبيعة الرأسمالية ما بعد الصناعية–. (الجوهري:٢٠٠١ :٣٩٢)

ولعل الفكرة التي قال بها بيرن بأن "الاستبعاد الاجتماعي" سمة حتمية ومتأصلة في الطبيعة الجائرة لرأسمالية ما بعد الصناعية، التي تقوم على سوق العمل المرن قد سبر غورها تماما. والمستبعدون اجتماعيا كما يعتقد ليسوا دائما طبقة دنيا، بل هم بالأحرى جيش احتياطي للعمل، حيث يتبادل افراده المواقع باستمرار مع أولئك الذين يعانون من العمالة المتدنية، مما يساعد على الابقاء على الطبقة العاملة قيد الضبط والرقابة. (هيلز، لوغران، بياشو: ٢٠٠٧: ٢٤)

وقد تصدر برنامج الأمم المتحدة محاولات فهم الاستبعاد الاجتماعي عبر العالمين النامي والمتقدم. ومن خلال الدراسات التي تمت في العديد من البلاد عن أهمية الحقوق المدنية والاجتماعية القابلة للتنفيذ، كالحق في الرعاية الصحية، التعليم الأساسي، الرفاهية المادية وغيرها.... لذلك أعتبر الاستبعاد الاجتماعي أحد أشكال عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية، أما في حالة توفر هذا الاعتراف فيعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور العجز عن الوصول الى المنظومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعا حيا. (هيلز، لوغران، بياشو: ٢٠٠٧: ٢٤).

وهذا يتفق بشكل كبير مع واقع المرأة المصرية فرغم الاعتراف بهذه الحقوق الأساسية في الدستور المصري الا أن هناك عجز ومشاركة ضعيفة للنساء في المجلات السياسة والقانونية والسابق الاشارة اليها في إشكالية الدراسة وبالتالي فهناك عدة اشكال من الاستبعاد الاجتماعي تعانيها النساء.

كما ان هناك أفكار مختلفة فيما يتعلق بالأسباب الرئيسية للاستبعاد الاجتماع باختلاف الإجابة على السؤال "من الذي يقوم بالاستبعاد؟"، فهناك من يري الاستبعاد باعتباره مرتبط بشكل أساسي بالقيم الأخلاقية والتفسيرات السلوكية، والذي يوجهه اللوم للمستبعدين اجتماعياً للمحنة التي وضعوا أنفسهم فيها ومن هؤلاء جون اتكنسون.

٢- نظرية الدولة الريعية:

نظرية الدولة الريعية نظرية الي حد كبير حديثة حيث ان مقولاتها الاولي بدأت في التطور من بعد عام ١٩٨٠ مع التدفق النفطي الكبير الذ حدث في الشرق الأوسط، والذي رغم الازمات الاقتصادية لم تفرض ضرائب على سكانها المحليين وانما لجئت الى الخارج في سد احتياجها المالي، ورغم ان لديها نمو اقتصادي الا ان التخلف مازال سمة أساسية لهذه المجتمعات، هذا اللغز الذي دفع المفكرين والباحثين لدراسة هذه المجتمعات. (Altunisik :٢٠١٥، ٧٩)الا ان المقولات الاولي لنظرية الدولة الريعية ظهرت في سبعينات القرن العشرين، في دراسة حسين مهدوي" نمط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية–حالة إيران"[١]، وقد شخص المهدوي الدولة الريعية بانها الدولة التي تعتمد بالدرجة الاولي على دخل ريعي من مادة أولية" نفط"، والدولة بذلك تعتمد على دخل مسمر يأتي من الخارج، ولا يشترك الإنتاج المحلي بشيء يذكر في اقتصاديات هذه الدول،

وقد حدد المهدوي بعض الصفات التي تميز هذا النمط من الدول: الميل الى التضخم في حجم الدولة، الاهتمام الكبير بالقوات الأمنية والعسكرية، اللجوء للديكتاتورية، وقد أضاف البلاوي لهذه الصفات: ان تكون الدولة هي المشغل الرئيسي ومن ثم تتسم بالبيروقراطية الشديدة وغير الكفؤة وهذا يجعل من الصعب ظهور مجتمع مدني نشيط. (الجنابي:٢٠١٣، ٨، ٩)

ولقد ظهرت الحاجة لمثل هذه النظريات لفهم المجتمعات المتمفصلة خاصة المجتمعات النامية النفطية مثل بلاد الخليج، إيران وغيرها، ولفهم نموها الاجتماعي والاقتصادي وتطورها، خاصة انه من الجلي انها لا تنطبق عليها فكرة الاقتصاد الرأسمالي الا انها تتبع الدول الرأسمالية وجزء من المنظومة الرأسمالية العالمية، فهي تدخل معها في علاقات من اجل بيع او ايجار لمواردها الخام أي ما كانت طبيعة هذه الموارد الخام.

[1] للمزيد انظر: Mahdawi ,H. "The pattern and problems of economic development in rentier states, the case of Iran" n Studies in the Economic History of the Middle East, ed. M.A. Cook (Oxford University Press, Oxford 1970).

الا ان هناك مفهوم اخر ارتبط بالدولة الريعية وهو" الدولة شبه الريعية" والذي أشار اليه حازم الببلاوي في كتابه"The Rentier State:1987" والذي ذكر فيه ان هناك بعض الدول اخذت بعض السمات من الدول الريعية بسبب التأثير الثقافي والاجتماعي مثل الأردن، تونس، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، لبنان، ومصر من خلال التأثير الاقتصادي لتحويلات العاملين من مواطنيها بالدول النفطية او غير النفطية ومقدارها من ميزان المدفوعات لهذه البلدان، الدولة في هذه البلدان تمارس نشاطا سلطويا ولديها جيوش وقوي امنية ضخمة وجهاز حكومي مترهل وقطاع عام هائل يحظى بالرعاية و قطاع خاص ضعيف مرتعش يعيش طفيلياً على منافع الدولة. (Beblawi:1987,61)

تربط نظرية الدولة الريعية بين نوع المُشكل الأكبر لاقتصاد الدولة–الريع–وبين نوعية الحياة الاجتماعية ومن ثم السياسية في هذه الدول، فالريع يجعل الدولة تتسم ببعض الخصائص في ادارتها للبلاد ومن ثم طبيعة الحياة السياسية المتاحة والحيز المسموح به وينشأ في المجتمع "التريع" فتصبح الاخلاق الريعية هي المميزة اجتماعيا أي مدي ملكية الأصول لا إنتاجية الافراد، تخاذل الافراد في زيادة الإنتاجية، تراجع قيم العمل وبالطبع لا تظهر هذه النتائج بشكل مباشر وانما من خلال مجموعة معقدة من العوامل المحلية والخارجية، وسوف يتم تناول ذلك باستفاضة في فصل لاحق.

لكن السؤال الجوهري هنا: ما هي الأسس التي ينهض عليها توزيع الفائض الاقتصادي في ظل الدولة الريعية او حتى شبه الريعية ومنها مصر؟؟

يجيب على هذا السؤال حازم الببلاوي في كتابه " الدولة الريعية في العالم العربي": انه بما ان الحكومة / الدولة تمثل المستأجر فلها دور حاسم فهي المحرك الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، فالإيجار او العائد الريعي يكون في يد الحكومة والذي يجب ان يعاد توزيعه على السكان، نجد انه في ظل هذه الاقتصاديات جماعات المصالح الاجتماعية والاقتصادية هي المستفيدة الأكبر من توزيع الريع، وهنا تصبح المواطنة مصدر للفائدة الاقتصادية، ذلك الامر الذي يجعل من الحكومة وجماعات المصالح على قمة الهرم الاجتماعي، كما ان في ضوء هذا تحاول الدولة ضمان رضا القبائل الاصلية للدولة بجانب كبير من الريع وهنا لا

يقصد البلاوي الدول الخليجية فقط وانما ما يقابل القبائل الاصلية في النظم الجمهورية او الأكثر حداثة–، والمتبقي يتم توزيعه على السكان.(beblawi:1987:53p)

فالدولة الريعية مبنية على فكرة شراء الولاء للسلطة القائمة وذلك مقابل عدد من الامتيازات، فنجد ان أحد أنماط هذه الامتيازات كما ذكرها البلاوي في كتابه (١٩٨٧) المناصب العليا في الدولة، مثلا الكويت والسعودية فنجد الامراء هم المسيطرون على كافة المناصب العليا في الدولة، كذلك تأخذ الامتيازات اشكالاً اخري من: توزيع المغانم فنجد أن نصيب ٢٠% من المجتمع المصري يتجاوز نصيب ٨٠% المتبقية من توزيع الثروات ،وبشكل اكثر دقة تشير بيانات التقرير إلى أن أغنى ١٠% من السكان في مصر كانوا يملكون نحو ٦١% من الثروة في مصر عام ٢٠٠٠. وارتفعت حصتهم إلى ٦٥.٣% عام٢٠٠٧ وفى عام ٢٠١٤ ارتفعت حصتهم من الثروة إلى ٧٣,٣% من إجمالي الثروة.

(Credit Suisse2015)

كذلك القبول بقدر من الفساد المؤسسي لضمان الاستفادة الشخصية للأفراد من بقاء النظام القائم ولعل هناك الكثير من البلدان العربية ينتشر بها هذا النمط من الامتيازات وبالطبع منها مصر، وبناءً على ذلك نجد ان الافراد في هذه الدول تنقسم الي نوعين: أفراد قليلون نسبياً يحصلون على عائد ضخم من مواطنتهم لا كفاءتهم، ومواطنون اكثرية لا يحصلون على قدر مناسب من هذا الفائض الاقتصادي رغم وزنهم النسبي الأكبر من السكان، وهذا ما توضحه تقارير تركز الثروة اللاحق الإشارة اليها بتفصيل.

فقد انتقلت وظيفة الدولة "الريعية" من الإنتاج وبناء اقتصاد منتج الى فقط التوزيع وإعادة التوزيع للمتبقي من الريع، ولعل طبيعة الحياة السياسية في ظل ذلك لا تتسم بالمشاركة ولا الحاجة للمشاركة السياسية من الأغلبية وذلك لان ما يقومون به او يساهمون به لا يشكل فارق في إيرادات الدولة او يعد أساسا في اقتصادها وانما الريع النفطي او الجيوسياسي او السياحة او غيرها..... فالدولة لا يكون مجمل مشاركة أو مطالب الافراد الممثلين للأغلبية فارق في رسم سياساتها او اتخاذها للقرار لان الوزن النسبي لما يقومون به ضعيف في مواجهة العائد من الريع، وهذا لا يدفع الحكومة لأشراك هؤلاء الافراد في الحياة السياسية

لأنهم لا يمثلون قوة اقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الريعي، الذي يهمل قيمة رأس المال البشري والتنمية فيه.

فهؤلاء الافراد يعانون من استبعاد اجتماعي بالمعني الواسع وبكافة اشكاله اقتصادي وسياسي واجتماعي، فمن لا يشاركون اقتصاديا بطبيعة الحال لا يشاركون سياسا وبالتالي فهم مستبعدون اجتماعيا وكذلك ثقافيا، فهذه الفئات الاجتماعية المهمشة تتمثل في: العمال، الشباب، ذو الاحتياجات الخاصة والنساء وغيرها، الا ان هذه الدراسة ستركز على أحد هذه الفئات وهن النساء، ومن هنا نفهم كيف تتم عملية الاستبعاد الاجتماعي وعلاقة الطبيعة الاقتصادية للدولة بهذه العملية.

وبشكل استثنائي النساء، فالعمل الريعي لا يتطلب عمالة نسائية الا في الاعمال الهامشية ضعيفة الأجور، كذلك فان منظومة العمل في ظل هذا الاقتصاد لا تنظر للمرأة باعتبارها جزء من الثروة البشرية ولقيمتها الاقتصادية، لما لهذه الفئات –من وجهة نظر الفاعلين في الدولة–من قلة خبرة، الانجاب والانقطاع عن العمل، عدم امتلاك القدرات والمهارات الفنية..... الخ لا تؤهلهم لتولي هذه المهام متناسين بذلك ان هذا نتاج سياساتهم وان دورهم هو تأهيلهن، بالإضافة الى ذلك فان قيمة المرأة الاقتصادية في ظل المنظومة الرأسمالية العالمية لأنها تقوم على الربحية لا التشاركية والاندماج ولا تعبأ بالتماسك الاجتماعي.

فمن المهم ان نعي ان سياسات الاقتصاد الكلي أدوات حاسمة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فهي لا تؤثر بالضرورة على الرجال والنساء بنفس الطرق، فقد تعمق هذه السياسات من حدة الفوارق والتفاوت بينهم من خلال توفير فرص عمل للنساء غير لائقة او متدنية الأجور او غير إنسانية، كل ذلك يعود الي طبيعة النظام الاقتصادي الذي يدفع لصنع السياسات العامة والاجتماعية على شاكلة معينة تخدم أهدافه وأهداف القائمين عليه. (UN Women website،gender equality)

الإجراءات المنهجية:

١-نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات التقييمية والتي تمزج بين الأسلوب الكمي والكيفي في المنهجية البحثية.

٢-المنهج المتبع في جمع المادة الميدانية:

منهج المسح الاجتماعي بالعينة،بوصفه أحد المناهج الوصفية التي تتلاءم مع الهدف الرئيسي التعرف على مدى نجاح سياسات الدولة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال ما تضمنه من برامج ومشروعات. وذلك على عينة عشوائية من الجمهور العام من نساء لمجتمع الدراسة (محافظة القاهرة) وعددها ٢٠٢ مفرده.

٣-الادوات البحثية المستخدمة في جمع المادة الميدانية:

-استبيان من تصميم الباحثة على به بعض العبارات على غرار مقياس ليكرت الخماسي وذلك لقياس مدى نجاح البرامج المختبرة في تمكين المرأة التي تعلن الدولة أنها تهدف من خلالها إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة خاصة الشرائح الفقيرة منها.

٤-مجتمع الدراسة:

وتم اختيار موقع الدراسة في حدود (محافظة القاهرة) بناء على عدة مبررات: حيث تعد محافظة القاهرة من أكثر المناطق تمركز لبرامج تم وضعها موضع التنفيذ الفعلي والتي تتمتع بها المرأة وتهدف الي تمكينها، كذلك تتميز بأن بها تنوع ديني وثقافي واجتماعي واقتصادي بشكل جيد. وأخيراً يتواجد بها المكتب الرئيسي للمجلس القومي للمرأة والذي يمثل الهيئة سيادية للمشاركة في رسم السياسات وتصميم وتنفيذ برامج من شأنها تمكين المرأة اقتصاديا ضمن الاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠.

٥-عينة الدراسة:

-نوع العينة وحجمها طريقه سحبها/ تصميمها: عينه عشوائية بسيطة من النساء المقيمات بالشيخات التي تم تحيدها وفق القوائم الخاصة بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مع مراعاة عامل المستوي الطبقي لقاطنين محافظة القاهرة.

-حجمها وسحبها:

من الهام عند تصميم تجربة ما تحديد حجم أعداد ووحدات العينة اللازم لضمان أن تكون ممثلة للمجتمع المحسوب منه هذه العينة (وذات درجة كافية من الدقة والموثوقية وبطبيعة الحال كلما كانت العينة كبيرة الحجم كلما ازدت درجة الثقة والدقة في البيانات، غير أن كبر حجم العينة يحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت والتكاليف ولإيجاد حد أعلى معقول لحجم عينة هذه الدراسة.

-توزيع العينة:

حيث تم اختيار منطقتين من كل مستوي على الترتيب التالي:

- المنطقة التي تتركز بها الطبقة العليا (A): النزهة، مصر الجديدة
- المنطقة التي تتركز بها الطبقة الوسطي(B): الزيتون، حدائق القبة
- المنطقة التي تتركز بها الطبقة الدنيا(C): المطرية / عين شمس

وذلك عبر التوزيع التالي:

التوزيع النسبي والعددي للعينة حسب التصنيف الطبقي		
المنطقة	العدد	النسبة
B	74	36.6
A	50	24.8
C	78	38.6
المجموع	202	100.0

- المصدر :محسوببمعرفةالباحثمنعينةالدراسة

اهم النتائج:

-هناك علاقة ارتباط سالبة بين سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر وبين خروجالمرأةمن دائرة الفقر، حيث ان هذه السياسات لم توصل النساء في مصر لمرحلة

التمكين الاقتصادي وتبعدهن عن دائرة الفقر فحتي عام ٢٠١٥ مازالت نسبة النساء المعيلات تحت خط الفقر ٢٦%، هذا فضلا عن معدلات مشاركتها الاقتصادية الضعيفة.

يتفق ذلك مع ما وصلت اليه دراسة التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر / البنك الدولي ٢٠١٨، حيث تذكر مجموعة نطاق اهمها:

- لم يطرأ أي تغيُّر ملموس على وضع المرأة منذ إصدار تقرير البنك الدولي ٢٠١٠ عن المساواة بين الجنسين. على الرغم من المكاسب التي تحقَّقت على بعض الأصعدة: التعليم والرعاية الصحية ومعدلات البقاء على قيد الحياة والتمكين السياسي، فإن الفجوة الاقتصادية تظل دون تغيير. حيث حلت مصر في مجال المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة الاقتصادية والفرص (٢٠١٧) في المركز ١٣٥ من بين ١٤١ بلداً.
- التناقص في معدل مشاركة النساء في قوة العمل قُدِّر بنسبة ٢١ % في ١٩٩٨ ارتفعت إلى ٢٧% في ٢٠٠٦ وعادت للتراجع إلى ٢٣.١ % في ٢٠١٦–بعد ان وصلت ٢٤%(٢٠١٥) –؛ الى جانب التمثيل غير المتناسب للنساء في القطاع العام والاقتصاد غير الرسمي؛ بالإضافة الى مشاركة عدد أكبر من النساء، مقارنةً بالرجال، في العمل بدون أجر لمنفعة أفراد الأسرة، وقضاؤهن وقتاً طويلاً في أداء هذا العمل.
- هناك عدة مشكلات تلاحق النساء في مجال المشاركة الاقتصادية لا ترتبط فقط بالكم المتوفر من الفرص وانما بالنوعية والكيفية لهذه المشاركة؛ ومنها: تفضيل النساء للقطاع العام لأنه يتناسب مع متطلباتهن (امن وظيفي مع ظروف الانجاب، ساعات العمل..)، خاصة في ظل وجود قطاع خاص مناهض لتشغيل النساء لأسباب مرتبطة بالتكاليف العالية لتشغيل النساء، ففي حين يهجر الذكور القطاع العام بحث عن تحسين مستوي الدخل تزداد معدلات عمل النساء بالقطاع العام خاصة التعليم وهو من ادني القطاعات اجرا، كما تتقضي نصف العاملات بالقطاع غير الرسمي أجور متدنية وعدم وجود ضمان اجتماعي او عمل لدي الاسرة بدون مقابل، كذلك من يتجهن للقطاع الحر منهن يجدن صعوبة في التمويل خاصة وانه من بين المشروعات التي تديرها/ تمتلكها نساء ونسبتها ٢٣%، ١٨% منها ضمن المشروعات متناهية الصغر، هذا فضلا عن من يواجهن عقبات اجتماعية كالزواج ومفاضلته مع العمل او رفض الاسرة لعملهن.

٢) توجد علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الاجتماعية العامة وحالة التمكين الاقتصادي للنساء عينة الدراسة. حيث تجد معظم النساء في الدراسة صعوبات خاصة بالإجراءات القانونية لإقامتهن مشروعاتهن الخاصة، بالإضافة الى صعوبات التمويل والحصول على تمويل مناسب وامكانياتها، فضلا عن الصعوبات الاجتماعية من تقبل اسرتها لمحاولتها في عمل مشروع، تفضيلهن للزواج عن العمل، بالإضافة الى الصعوبات الاقتصادية من الدخول الى السوق الذي يعاني من ضعف المنافسة وسياسة احتكارية، سياسات ضريبية تضر بهم كمواطنات من جهة وكصاحبات مشروعات من جهة مما يمثل عقبة في تمكينهن لإقامة المشروعات التي يرغبن بها، كذلك ينعكس الوضع سياسيا فنجد ان تمثيلها رغم التطور الكبير فيه السنوات السابقة الا انه مازال غير كافي.

يتفق ذلك مع ما وصل اليه دراسة التمكين للمرأة في مصر/ البنك الدولي ٢٠١٨، ومن اهم نتائج هذه الدراسة التي توضح اهم العوامل المؤثرة في حالة التمكين الاقتصادي للمرأة موضوع الدراسة:

- **<u>عوامل الاقتصاد الكلي</u>:**تشير العديد من تحليلات أثر التحوُّل السياسي في ٢٠١١ على بيئة الاقتصاد الكلي في مصر إلى أن المساوئ الاجتماعية وعدم المساواة أديا إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، ونشأت عن ذلك آثار غير متناسبة على النساء مقارنةً بالرجال. – فضلا عن الاثار السلبية للسياسات التقشفية السابقة–فقد زادت معدلات الفقر إلى ٢٧.٨ % في عام (٢٠١٥) مقابل ٢٦.٣ % في (٢٠١٢ / ٢٠١٣)، و٢٥.٢ % في (٢٠١٠ / ٢٠١١). كما ادت الآثار الناشئة عن تدابير ضبط المالية العامة التي اتخذتها الحكومة المصرية ومنها: رفع أسعار منتجات الطاقة، وتطبيق ضريبة قيمة مضافة جديدة إلى تفاقم أعباء الفقر. علاوةً على ذلك، انخفض النمو في فرص العمل نتيجة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشركات بسبب الانخفاض الكبير لقيمة الجنيه المصري في أعقاب قرار البنك المركزي تحرير العملة، وما نجم عنه من ارتفاع

معدل التضخم من ١٣.٣ % في (٢٠١٦) وإلى ٣٠.٤ % في(٢٠١٧) وانخفاضه إلى ١٢.٦ % في الربع الأول من ٢٠١٨.

مما زاد من معدلات البطالة الى ما يقرب من ١٢%، لكنها أعلى في صفوف الشباب والنساء. ففي عام ٢٠١٦، كانت هناك امرأة واحدة عاطلة عن العمل من بين كل أربعة نساء بنسبة (٢٥%)، وهو معدل أعلى من معدل البطالة البالغ بين الرجال ٩%. وفي هذا السياق، كشفت جولتان من مسوح النشء والشباب أجريتا في عامين ٢٠١٠ و٢٠١٤ أن النساء يعتقدن أنه حينما تقل الوظائف، يجب إعطاء الأولوية للرجال لأنهم العائل الرئيسي للأسرة.

- **عامل القدرات:** وهي أحد المجلات التي تظهر فيها الفجوة بين الجنسين، فعلي الرغم من انه ليس هناك فجوة كبيرة في التعليم بين الاناث والذكور، الا انه مازالت هناك نسبة امية لن يتحقق تمكين المرأة في وجودها، مع أهمية تحسين مخرجات نظام التعليم بوجه عام، كذلك في المجالات الخاصة بالمعرفة التكنولوجية، بالإضافة الى ارتفاع معدلات الخصوبة التي تجعل من النساء عمالة ذات عبئ كبير على الشركات مما يجعلها عمالة غير مرغوبة، خاصة في القطاع الخاص.
- **عامل الفرص الاقتصادية:** تظهر الفجوة واضحة بين الرجال والنساء من حيث الفرص الاقتصادية، ومنها ملكية الموارد، وإمكانية الحصول على الميراث، والمشاركة في قوة العمل، والتشغيل، والحصول على التمويل، والتي استمرت خلال العقود القليلة الماضية. فمشاركة النساء في قوة العمل منخفضة على الرغم من المكاسب الكبيرة للإناث في مجال التعليم.
- **عامل الأعراف/ الولاية:** تتعلَّق ولاية المرأة بصوتها وقدرتها على التعبير عن رأيها، وميزان القوة والنفوذ داخل الأسرة وتمثل قضايا العنف ضد المرأة وتكلفته الهائلة وحضانة الاطفال والعمل المنزلي كدور وحيد للمرأة تحديات، تتأثَّر بشدة بالثقافة والأعراف الذكورية.

٣) ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الاجتماعي وتمكين النساء–محل الدراسة–الاقتصادي والاجتماعي، والذي يظهر في طبيعة حياة المواطنين ومعاناتهم اليومية بما فيهم النساء، فعمليات خفض الانفاق الاجتماعي المستمرة، دائما ما يدفع

ثمنها الافراد الفقراء والأكثر فقرا والفئات الأضعف والتي تحتاج مثل هذا الانفاق لدعم وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ومن بينهم النساء والشباب.

أي الفئات التي في الغالب تعاني نوع او أكثر من الاستبعاد، في حين ان جانب كبير من الدعم المقدم يذهب الي قطاعات لا تمسهم بالشكل المباشر، فضلا عن غير المستحقين من هذا الدعم واللذين يحصلون عليه.

التوصيات:

– اجراء المزيد من الدراسات العلمية حول الحلول التي من شأنها تحسين أداء سياسات التمكين بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص.

– اجراء المزيد من الدراسات في الصعوبات التي تواجه كل شريحة من النساء، والأسباب الكامنة وراء ذلك.

– اجراء دراسات تتبعيه لما وصلت اليه هذه السياسات الرامية لتمكين النساء بشكل عام واقتصاديا.

المراجع:

المراجع العربية:

- أمين، نها (٢٠١٤). اتجاهات ومؤشرات تمكين المرأة المصرية والإماراتية، المؤتمر العلمي: السياسات الاجتماعية للأسرة العربية، التقييم العشري للسنة الدولية للأسرة، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مايو ٢٠١٨، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، نسخة اليكترونية عبر الموقع الاليكتروني: http://ncw.gov.eg/wp-content/uploads/2019/03/economic-empowerment-ar.pdf /اخر مطالعة ٢٠١٩/٦/٢٣
- جمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٤). تقرير المرأة والرجل في مصر ٢٠١٣، إصدارات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: القاهرة.

- جمهورية مصر العربية، المجلسالقومي للمرأة (٢٠١٧). الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية، ٢٠٣٠–الرؤية والمحاور: القاهرة.
- الجنابي، عدنان (٢٠١٣). الدولة الريعية والديكتاتورية. مركز دراسات عراقية: بغداد.
- الجوهري، هناء، علم اجتماع الحضري، دار المسيرة، ط٢، عمان، الأردن.
- هيلز، جون. جوليان لوغران. دافيد بياشو (٢٠٠٧). الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة محمد الجوهري، عالم المعرفة: الكويت.

المراجع الأجنبية:

- Beall. Jo (2002). Globalization and social exclusion in cities: framing the debate with lessons from Africa and Asia, by website: https://journals.sagepub.com/doi/pdf/10.1177/095624780201400104 Date last checked October 20, 2018.
- Beblawi, Hazem, Giacomo Luciani, (1987). the Rentier State, Routledge, New York: America.
- Credit Suisse (2015). "Global wealth Datebook" By website: http://delangemars.nl/wp-content/uploads/2015/10/global-wealth-databook-20151.pdf Date last checked september20, 2018.
-Altunniscal, MelihaBenli, (2014). Rentier state theory and the Arab uprisings: An Appraisal, Journal of International Relations, Volume 11, Number 42, International Relations Council of Turkey (UİK-IRCT): Turkey.
-UN Women website, equality gender: https://www.un.org/sustainabledevelopment/gender-equality/ Date last checked august 30, 2018.
-United Nations, (2017). Global Gender Gap Report, world economic forum: Geneva.
-World Bank Report (2019). The human capital project, 2018, international Bank for Reconstruction and Development / the World Bank, Washington: USA.

ملخص الدراسة باللغة العربية

مقدمة:

تعد قضية تمكين المرأة اقتصاديا من القضايا المهمة على المستوي المحلي والدولي، الا ان الإحصاءات أوضحت ان نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية في مصر لا تتعدي(٢٣،٤%) لعام ٢٠١٦.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة بهدف: التحقق من مدي نجاح السياسات المصرية الحكومية في تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي. وتحت مظلة هذا الهدف الرئيس هناك أهدافرعية على النحو الآتي: معرفة أثر طبيعة البيئة الاجتماعية العامة على تمكين المرأة اقتصاديا. وأيضا التعرف على العلاقة بين الانفاق الاجتماعي وبين السياسات الاقتصادية المتبعة من جهة وبين التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر من جهة اخري. كذلك وضع توصيات بشأن كيفية تحسين فاعلية السياسات الموجهة نحو تمكين المرأة على المستوى الاقتصادي.

وقد ركزت الدراسةعلى جانبين:

٣) تقييم لهذه السياسات وبنودها من خلال عرض تحليلي لطبيعة السياق القانوني والتشريعي الذي تتم فيه، الإطار السياسي، الاقتصادي، كذلك السياق الاجتماعي والثقافي ومدى اتساقها معه مما يمنع او يقاوم تنفيذها، ومدي توافقها واتساقها مع مؤشرات تمكين المرأة عالميا، أي مدي استجابتها للنوع الاجتماعي.

٤) تقييم الجانب التنفيذي لهذه السياسات: أي البرامج والمشروعات المنبثقة منها والتي وضعت بهدف تمكين المرأة اقتصاديا.

وخلصت الدراسة لعدة نتائج، أهمها:

- هناك علاقة ارتباط سالبة بين سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر وبين خروجالمرأةمن دائرة الفقر، حيث ان هذه السياسات لم توصل النساء في مصر لمرحلة التمكين الاقتصادي وتبعدهن عن دائرة الفقر فحتي عام ٢٠١٥ مازالت نسبة النساء

المعيلات تحت خط الفقر ٢٦%، هذا فضلا عن معدلات مشاركتها الاقتصادية الضعيفة.

- توجد علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الاجتماعية العامة وحالة التمكين الاقتصادي للنساء عينة الدراسة. حيث تجد معظم النساء في الدراسة صعوبات خاصة بالإجراءات القانونية لإقامتهن مشروعاتهن الخاصة، بالإضافة الى صعوبات التمويل والحصول على تمويل مناسب وامكانياتها، فضلا عن الصعوبات الاجتماعية من تقبل اسرتها لمحاولتها في عمل مشروع، تفضيلهن للزواج عن العمل، بالإضافة الى الصعوبات الاقتصادية من الدخول الى السوق الذي يعاني من ضعف المنافسة وسياسة احتكارية، سياسات ضريبية تضر بهم كمواطنات من جهة وكصاحبات مشروعات من جهة مما يمثل عقبة في تمكينهن لإقامة المشروعات التي يرغبن بها، كذلك ينعكس الوضع سياسيا فنجد ان تمثيلها رغم التطور الكبير فيه السنوات السابقة الا انه مازال غير كافي.

- ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الاجتماعي وتمكين النساء-محل الدراسة-الاقتصادي والاجتماعي، والذي يظهر في طبيعة حياة المواطنين ومعاناتهم اليومية بما فيهم النساء، فعمليات خفض الانفاق الاجتماعي المستمرة، دائما ما يدفع ثمنها الافراد الفقراء والأكثر فقرا والفئات الأضعف والتي تحتاج مثل هذا الانفاق لدعم وضعهم الاجتماعي والاقتصادي ومن بينهم النساء والشباب.

أي الفئات التي في الغالب تعاني نوع او أكثر من الاستبعاد، في حين ان جانب كبير من الدعم المقدم يذهب الي قطاعات لا تمسهم بالشكل المباشر، فضلا عن غير المستحقين من هذا الدعم واللذين يحصلون عليه.

اهم التوصيات:

- اجراء المزيد من الدراسات في الصعوبات التي تواجه كل شريحة من النساء، والأسباب الكامنة وراء ذلك.

- اجراء دراسات تتبعيه لما وصلت اليه هذه السياسات الرامية لتمكين النساء بشكل عام واقتصاديا.

Policies of Economic Empowerment of Women in Egypt " Evaluation Study"

Abstract:

The issue of women's economic empowerment is an important issue at the local and international level. However, the statistics showed that women's economic participation in Egypt does not exceed. %٢٣.٤in ٢٠١٦.

From this perspective, this study aims at: To verify the extent to which Egyptian government policies have succeeded in empowering women at the economic level. Under the umbrella of this main objective, there are sub-objectives as follows: To know the impact of the nature of the general social environment on the economic empowerment of women. As well as the relationship between social spending and the economic policies adopted on the one hand, and the economic empowerment of women in Egypt on the other hand. As well as making recommendations on how to improve the effectiveness of policies geared towards the empowerment of women at the economic level.

The study focused on two aspects:

-Evaluation of these policies and their items through an analytical presentation of the nature of the legal and legislative context in which the political, economic, social and cultural context and their consistency are prevented or resisted, and their compatibility and consistency with the indicators of women's global empowerment.

(٢-Evaluation of the executive aspect of these policies: any programs and projects emanating from them that have been developed with a view to empowering women economically**.**

The most important results:

--There is a negative correlation between the policies of economic empowerment of women in Egypt and the exit of women from poverty, as these policies did not reach women in Egypt for the stage of economic empowerment and keep them out of poverty. By ٢٠١٥, the percentage of women who are under the poverty line is still %٢٦ on their weak economic participation rates.

--There is a statistically significant negative correlation between the general social environment and the economic empowerment of women sample. Where most of the women in the study find

difficulties in the legal procedures for the establishment of their own projects, in addition to the difficulties of funding and access to appropriate funding and possibilities, as well as the social difficulties of the family to accept the attempt to work in a project, their preference for marriage work, in addition to economic difficulties to enter the market which Suffers from the weakness of competition and monopoly policy, tax policies that harm them as citizens on the one hand and as entrepreneurs on the one hand, which is an obstacle to enable them to set up projects they want, as well as the political situation is reflected in the representation, despite the great development in previous years But it is still not enough.

--There is a statistically significant relationship between social spending and socio-economic empowerment of women, which is manifested in the daily life and suffering of citizens, including women. The process of cutting down on social spending is always paid for by poorer, poorer and weaker groups. Spending to support their social and economic status, including women and youth.

That is meaning categories that often suffer one or more types of exclusion, while much of the support goes to sectors that are not directly affected, as well as those who are not eligible for such support.

The most important recommendations:

-Conduct further studies on the difficulties faced by each segment of women, and -the underlying causes.

-Conduct follow-up studies on the extent of these policies aimed at empowering women in general and economically.